بنود الخطة وتوزيعها

تهدف الخطة الاقتصادية، عادة، وبغض النظر عن مدتها الزمنية، الى تحقيق اهداف اقتصادية داخلية وخارجية، مثل زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد، وتطوير القطاعات الانتاجية، وزيادة مساهمتها النسبية في الانتاج المحلي، ورفع مستوى الدخل الفردي، وزيادة الاعتماد على المواد المحلية، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، والمساعدة في تحقيق استقرار في مستويات الاسعار، وتوزيع النشاط الاقتصادي والخدمات العامة والمكاسب التنموية توزيعاً مناسباً بين مختلف المناطق.

انطلاقاً من ذلك، وعند التحدث عن خطة التطوير الخمسية الاردنية، نتساءل: هل تعتبر المبالغ المخصصة كافية لتمويل خطة اقتصادية ناجحة ؟ هل هي موزعة توزيعاً يتناسب واهمية القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية ؟ هل توفر الخطة العوامل المساعدة والضرورية لرأس المال لانجاح الخطة ؟ هل يتوفر للخطة الميكانيكية الذاتية المدعومة، وتصحيح مسارها ان لزم الامر ؟ (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/١٤).

من دراسة تفاصيل الخطة الاردنية، يتضح ما يلي:

اولاً: «تقوم الخطة الخمسية على تقديم الدعم المالي، هذا اذا توفر فعلاً، للقطاعات التقليدية، وخصوصاً مجال البناء (قروض للاسكان في المناطق الريفية، لدعم روابط القرى) ومجال الزراعة والسياحة. ومن المعروف ان القوى الاجتماعية المرتبطة بهذه القطاعات، معروفة، في غالبيتها، بمواقفها السياسية ' المحافظة' ، وبارتباطاتها بالنظام الاردني» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٧/٢٢، نقلاً عن ميرون بنبنستي ، **دافار**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ويلفت بنبنستي النظر الى «ان الخطة ترصد مبالغ زهيدة جداً لتطوير الصناعة، وقطاعي المياه والكهرباء، والخدمات البلدية والشوارع والطرق العامة، والاتصالات الهاتفية. ويؤكد بنبنستي ان اهمال الخطة الاردنية لهذه القطاعات، امر متعمد، لان اسرائيل تصبو الى احتكار الهيمنة على هذه القطاعات وخصوصاً المياه والكهرباء والطرقات العامة والاتصالات الهاتفية، وهذا ما يقبل به الملك [اي التسليم بالطموحات الاسرائيلية] » (**المصدر نفسه**).

ثانياً: «تركز الخطة على الافراد بدلاً من تركيزها على فائدة الفلسطينيين عامة كجماعة. يقول ميرون بنبنستي ان هدف الخطة الاردنية هو تجاوز م.ت.ف. من طريق توظيف الأموال وتركيزها على القطاع الخاص، بدلاً من القطاع العام (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/١٤، نقلاً عن تحليل لداود كتاب، **الفجر** الانكليزية).

ثالثاً: «بينما تظهر الخطة الاردنية تتبع نظام تطويري معين، فان توزيع المال يشير الى خلفية الاهداف الاردنية. فمثلاً تخصص الخطة ١٣،٤ بالمائة من مجموع الميزانية العام للزراعة، بينما تخصص ٤،٩ للصناعة. ويدل هذا، بوضوح، على كره الاردنيين للمساعدة في تطوير القطاع الصناعي الذي قد يعطي الفلسطينيين شعوراً حقيقياً بالاستقلال الاقتصادي، وعلى العكس، يشير التقرير الى الاهتمام الاردني الخاص بالمصنوعات السياحية والتي تشكل قطاعاً صغيراً (**المصدر نفسه**).

رابعاً: «اما بالنسبة للاسكان، فان انخفاض مخصصات الصناعة، يقابله ارتفاع مخصصات الاسكان، فالخطة الاردنية تخصص ٤١ بالمئة من مجموع الموازنة للاسكان. وهذه نقطة مقبولة تهدف الى ابقاء السكان في الضفة الغربية، ولكن مع استمرار اعتمادهم على الوظائف الاسرائيلية غير الجيدة، بدلاً من تطوير صناعاتهم الخاصة» (**المصدر نفسه**).

الخطة وصراع النفوذ

لقد طُرحت الخطة بمعزل عن م.ت.ف. وبعيداً من التنسيق معها وتخطتها بغرض مقارعة نفوذها. ومثل هذا التخطي جعل من الخطة محاولة لشراء الذمم من طريق استغلال الاوضاع